مركز
الدراسات
والأبحاث
الاقتصادية
والاجتماعية

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

سلسلة اللسانيات عدد 5.

Série linguistique n°5
CERES
1983

المطبعة العصرية - تونس
1983

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

أشغال ندوة اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

تونس 23 - 28 نوفمبر 1981

سلسلة اللسانيات عدد 5.

الفهرس

صفحة

د. عبدالوهاب بوحديبة كلمة ترحيب وتقديم الملتقى 7

الأستاذ محمد فرج الشاذلي : كلمة الإفتتاح 9

د. عبدالسلام المسدي : اللسانيات وعلم المصطلح العربي 17

د. عبدالرحمان أيوب : الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية 57

الأستاذ صالح القرمادي : دراسة في الحقلين الدلاليين لكلمتي «عين» العربية و ان الفرنسية 109

د. عبدالعزيز بن عبدالله : في إطار اللسانيات وتطور المصطلح العلمي العربي بين الترادف والتوارد 121

د. نهاد الموسى : مقدمة في علم تعليم اللغة العربية 145

د. رضا السويسي : من المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مستوى الثانوي 177

د. عبدالقادر المهيري : رأي في بنية الكلمة العربية 185

د. أكرم عثمان يوسف : دراسة في المنهج الصوتي عند العرب 195

د. داود عبده : الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية. 205

محمد الشاوش : ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية 237

د. محمد الهادي الطرابلسي : إطار التطبيق في الأسلوبية العربية 267

مجيد الماشطة : دور الدراسات المقارنة في عملية تعليم اللغات الأجنبية 279

عشاري أحمد محمود : التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات 295

د. جمعة شيخة : الدراسات اللغوية بكلية الآداب (قسم العربية) 331

عبدالقادر الفاسي الفهري : الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية 375

محمد عجينة : الشعر والمرجع : ملاحظات حول المرجع في الشعر ومدى مساهمته في تحديد الخطاب الشعري 391

توصيات ملتقى اللسانيات في خدمة اللغة العربية 403

الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية
في اللغة العربية

بقلم : **أ. د. داود عبده**
جامعة الكويت

تضم القواعد الصوتية في العربية أنواعا مختلفة من القواعد التي سنشير اليها في ثنايا هذا المقال : من هذه القواعد :

1 ـ قواعد المماثلة :

وتشمل :

أ ـ مماثلة صوت صحيح لصوت صحيح آخر، كما في **عُدْتُ** أو **مُدَّثِّر**:

ع ـُ د ت ـُ ← ع ـُ ت ت ـُ

م ـُ ت د ـَ ث ث ـِ ر ← م ـُ د د ـَ ث ث ـِ ر

ويمكن صياغة القاعدة التي تنطبق على المثالين السابقين وأشباههما كما يلي :

ص ← [∝ مجهور] / ـ [∝ مجهور] (ص : صحيح)

وتعني أن الصحيح يصبح «ألفا» مجهور إذا وقع قبل صحيح «ألفا» مجهور، حيث يستعمل ∝ «ألفا» للدلالة على أي من العلامتين + و-. أي أن القاعدة السابقة تضم قاعدتين متشابهتين هما :

1 ـ ص ← [+ مجهور] / ـــ ص

[+ مجهور]

وتعني أن الصحيح يصبح مجهورا إذا وقع قبل صحيح مجهور

2 ـ ص ← [- مجهور] / ـــ ص

[- مجهور]

وتعني أن الصحيح يصبح غير مجهور إذا وقع قبل صحيح غير مجهور

ب ـ مماثلة صوت علة (حركة) لصوت صحيح، كما في **يطلب**، حيث تتحول الفتحة الى فتحة مطبقة (مفخمة) مماثلة للطاء (قانون: **يكتب**) **أو عن** (حيث تتحول الفتحة الى فتحة أنفية مماثلة للنون :

ي ـَ ط ـ ل ـُ ب ـ ← ي ـَ ط ـ ل ـُ ب (النقطة تحت الرمز علامة الإطباق)

ع ـَ ن ← ع ـَ ن (النون الصغيرة الى جانب الفتحة علامة التأنيف، أو «الغنة» المصطلح المستعمل في علم التجويد).

ويمكن صياغة القاعدتين اللتين تنطبقان على المثالين السابقين كما يلي على التوالي :

1 ـ ع ← [+ مطبق] / ـــ ص (ع : علة، أي حركة)

[+ مطبق]

وتعني ان العلة تصبح مطبقة إذا وقعت قبل صحيح مطبق

2 ـ ع ← [+ أنفي] / ـــ ص

[+أنفي]

وتعني أن العلة تصبح أنفية إذا وقعت قبل صحيح أنفي (نون أو ميم).

ج ـ مماثلة صوت علة لصوت آخر، كما في **أكتُب** (قارن : **إجلِس**)(1) أو الفعل الماضي المجهول **أُحتُرِم** (قارن الفعل المعلوم : **إحتَرم**) حيث تتحول الكسرة الى ضمة مماثلة لضمة تالية :

ـِ ك ت ـُ ب ← ـُ ك ت ـُ ب

ـِ ح ت ـُ ر ـِ م ـَ ← ـُ ح ت ـُ ر ـِ م ـَ

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي:

ـ ← [ـ أمامي] / # ـ ص ص ع (# = بداية الكلمة أو نهايتها).

---

(1) أنظر عبده (1979) ص56 ـ 58

وتعني أن الكسرة تصبح علة خلفية، أي ضمة، إذا وقعت في بداية الكلمة قبل صحيحين تليها علة خلفية، أي ضمة.

د ـ مماثلة شبه علة (واو أو ياء) لعلة، كما في **ميزان أو موقن**، حيث تتحول الواو الى ياء مماثلة لكسرة سابقة، وتتحول الياء الى واو مماثلة لضمة سابقة :

م ـ و ز َ ـ َ ن ⟵ م ـ ي ز َ ـ َ ن (⟵ م ـ ـ ز َ ـ َ ن)

م ُ ـ ي ق ـ ِ ن ⟵ م ُ ـ و ق ـ ِ ن (⟵ م ُ ـ ُ ـ ق ـ ِ ن)

ويمكن صياغة القاعدة كما يلي :

ش ⟵ [≪ أمامي] / ع ـ ص (ش = شبه علة، أي واو أو ياء)

[+ مرتفع]
[# أمامي]

وتعني أن شبه العلة تصبح أمامية أي ياء، إذا وقعت بين علة مرتفعة أمامية (أي كسرة) وصحيح، وتصبح خلفية، أي واوا، إذا وقعت بين علة مرتفعة (أي ضمة) وصحيح. أي أن القاعدة السابقة تضم قاعدتين متشابهتين هما :

1 ـ و ⟵ ي / ـ ـ ـ ص
2 ـ ى ⟵ و / ـ ُ ـ ـ ـ ص

هـ ـ مماثلة شبه علة لشبه علة، كما في **كَيّ**، حيث تتحول الواو الى ياء مماثلة لياء تالية لها :

ك َ ـ و ي ⟵ ك َ ـ ي ي

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ش ⟵ [+ أمامي] / ـ ش

[+ أمامي]

أي أن الواو تصبح ياء إذا وقعت قبل ياء. (1)

2 ـ قاعدة حذف شبه العلة حين تقع بين علتين قصيرتين مثلين، كما في **قال** (واصلها **قَوَلَ**)، وباع (واصلها **بَيَع**) **ودعا** (واصلها **دَعَو**) **وجرى** (واصلها **جَرَيَ**) :

قَـ وَـ لَـ ← قَـ ـَـ لَـ

دَ ـَ عَـ وَـ ← دَ ـَ عَـ ـَـ

ويمكن صياغة القاعدة السابقة كما يلي :

ش ← ∅ / ع1 ـ ع2 (حيث يكون ع1 = ع2)

وتعني أن شبه العلة تحذف (∅ = صفر) إذا وقعت قبل علتين مثلين (أي فتحتين أو ضمتين أو كسرتين). (2)

3 ـ قاعدة إضافة علة قصيرة (الأصل أن تكون كسرة ولكنها قد تتحول الى ضمة مماثلة لضمة تالية أو واو سابقة) تجنبا لتوالي ثلاثة صحاح («التقاء ساكنين» حسب تعبير القدماء)، كما في **ذهبتِ البنت**، أو تجنبا لبدء المنطوق بصحيحين متواليين («البدء بساكن» حسب تعبير القدماء)، كما في **اِحتَرم**، وفي الحالة الأخيرة تضاف همزة (سماها القدماء همزة وصل) لأن النظام الصوتي في العربية لا يسمح بالبدء بعلة :

ذَ ـَ هَـ بَ ـَ تْ لْ بْ ـِ نْ تْ ← ذَ ـَ هَـ بَ ـَ تْ ـِ لْ بْ ـِ نْ تْ

حْ تَ ـَ رَ ـَ مَ ـَ ← ـِ حْ تَ ـَ رَ ـَ مْ ـ (← ءِ ـِ حْ تَ ـَ رَ ـَ مْ ـَ)

---

(1) يتوقع المرء أن تصبح الياء واوا إذا وقعت قبل واو وبذا تكون القاعدة عامة هكذا : ش ← [∝ أمامي] / ـ ش

[∝ أمامي]

غير أن المثال الوحيد المعروف وهو **أيام**، يخالف هذه القاعدة، فقد تحولت الواو الى ياء بدلا من حدوث العكس، وهو تحول الياء الى واو (← أوّام)

(2) لا تنطبق هذه القاعدة على بعض الكلمات مثل **حوّل وعوّر** (قارن **حال** (فعل ماض) و **حال** (مفرد **أحوال**) حيث تحذف). وكذلك لا تنطبق إلا إذا كانت الواو والعلتان المثلان في كلمة واحدة. قارن (**أكل وشرب ألف وفدا**، حيث لا تحذف الواو.

ويمكن صياغة القاعدة السابقة كما يلي :

∅ ⟵ ـِ / ـــ ص ص ـــ (∅ = صفر أو لا شيء)

وتعني أن كَسرة تضاف (لا شيء يصبح كسرة) قبل صحيحين متواليين إذا وقعا أما في بداية الكلمة (1) أو بعد صحيح آخر.

أي أن القاعدة السابقة تضم فرعين متشابهين :

1 ـ ∅ ـــ ـِ / # ـ ص ص

2 ـ ∅ ـــ ـِ / ص ـ ص ص

4 ـ قاعدة تقصير العلة الطويلة حين تقع قبل صحيحين متواليين، كما في **يَنَلْنَ** (قارن : **ينالون**) **وأَجَبْنا** (قارن : **اجابَت**)، أو حين تقع قبل صحيح («ساكن» في نهاية الكلمة، كما في **دعَتْ** (قارن : **دعاها**) أو **عصاً** (قارن : **عصاك**) :

ءَ ـَ ج ـَ ـَ ب ن ـَ ـَ ⟵ ـَ ج ـَ ب ن ـَ ـَ

د ـَ ع ـَ ـَ ت ⟵ د ـَ ع ـَ ت

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ع ⟵ ∅ ∅ / ع ـــ ص ص (ع ع = علة طويلة) (2)

أن أن العلة الثانية من العلتين القصيرتين المتواليتين تحذف إذا وقعت قبل صحيحين متواليين أو قبل صحيح «ساكن» في نهاية الكلمة.

---

(1) إذا وقعت الكلمة التي تبدأ بصحيحين متواليين في بداية المنطوق. أما إذا وقعت الكلمة في درج الكلام فلا تضاف الكسرة إلا إذا وقع قبلها صحيح «ساكن».

(2) صيغت هذه القاعدة على هذا الشكل باعتبار أن العلة الطويلة تتألف من علتين قصيرتين متواليتين. أما إذا اعتبرت العلة الطويلة واحدة فتصاغ القاعدة كما يلي : ع ⟵ ∅ / ع ـــ ص ص (ع = علة طويلة)

أي أن العلة الطويلة تصبح قصيرة إذا وقعت قبل صحيحين متواليين

5 ـ قاعدة حذف الهمزة إذا وقعت «ساكنة» في بداية الكلمة، أي إذا وقعت في بداية كلمة تبدأ بصحيحين متواليين، كما في فعل الأمر **أُخُذْ** (وهو مشتق من المضارع المجزوم **تَأْخُذْ** بحذف حرف المضارعة) : (1)

(ت ـَ ء خ ـُ ذ) ← ءِ خ ـُ ذ ← خ ـُ ذ

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ء ← ∅ / # ـ ص

و بالإضافة الى القواعد الصوتية العامة، هناك قواعد صوتية خاصة مثل :

1 ـ قاعدة حذف «حركة فاء» الفعل المضارع :

ي ـَ + ف ـَ ع ـَ ل ← ي ـَ ف ع ـَ ل (يفعل)

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ع ← ∅ / + ص ـ ص] (+ = الحد بين السابقة

مضارع أو (اللاحقة) وجذع الكلمة)

وتعني أن العلة تحذف في المضارع بعد الصحيح الأول من جذع الكلمة.

2 ـ قاعدة حذف الواو في المضارع الواوي المجرّد عندما تكون «عينه مكسورة» :

ى ـَ وـَ ع ـِ د ← (ي ـَ وع ـِ د) ← ي ـَ ع ـِ د (يَعِد)

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

و ← ∅ / + ـــ ص ـِ]

مضارع

وتعني أن الواو في المضارع تحذف إذا وقعت بعد سابقة («حرف المضارغة») وصحيح متلو بكسرة.

---

(1) قارن : (لا) تحاولْ ← حاولْ

(لا) تقمْ ← قمْ

3 ـ قاعدة تحول «حركة عين» المضارع من كسرة الى فتحة في الأفعال التي عينها أو لامها من أصوات الحلق :

ي ـَ ق ر ـِ ء ← ي ـَ ق ر ـَ ء (يقرأ)

ي ـَ ز ر ـِ ع ← ى ـَ ز ر ـَ ع (يزرع) (1)

ويمكن صياغة القاعدة كما يلي :

ـِ ← ـَ / + ص1 ص2 ــ ص3] (حيث يكون ص2 أو ص3 [+ حلقي] (2)
مضارع

4 ـ قاعدة حذف العلة القصيرة بين صحيحين مثلين في الفعل ومشتقاته (3)

ح ـَ ل ـَ ل ـَ ← ح ـَ ل ل ـَ (حَلَّ)

ح ـَ ـَ ل ــ ل ـُ ن ← ح ـَ ـَ ل ل ـُ ن (حالٌّ)

م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل ـُ ن ← م ـُ ح ت ـَ ل ل ـُ ن (محتلٌّ)

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ع ← ∅ / ع ص1 ــ ص2 ع (4) (حيث ص1 = ص2)

---

(1) الأصل في «حركة عين» المضارع في مثل **يقرأ ويزرع ويسبح** الخ كسرة لأن «حركة عين» الماضي فتحة، ذلك أن القاعدة العامة هي المغايرة كما هو معروف :
فعَل / يفعِل، فعِل / يفعَل.

(2) [+ حلقي] تلخيص لمجموعة من الملامح المميزة التي تضم الهمزة والهاء والعين والحاء.

(3) لا تنطبق هذه القاعدة إلا على الفعل ومشتقاته، كما يلاحظ من كلمات مثل **عدد وجَلَل** الخ (قارن : **عَدَّ وجَلَّ وعادّ وجالّ** الخ)

(4) يلاحظ من هذه القاعدة أن العلة القصيرة بين الصحيحين المثلين لا تحذف إلا إذا كان الأول منهما مسبوقا بعلة والثاني متلوا بعلة، أي إذا كان الحذف لا يؤدي الى توالي ثلاثة صحاح. فإذا كان الصحيح الأول من الصحيحين المثلين مسبوقا بصحيح فإن التخلص من العلة القصيرة يتم بالقلب المكاني بينها وبين الصحيح السابق لها («نقل حركة حرف الى الحرف السابق» حسب تعبير القدماء)، كما في **يحلّ** (واصلها **يَحْلِل**) و **استعد** (واصلها **استعْدد**) : ص ص ع ص ← 4231 (حيث 2 = 4)
4321

ي ـ ح ل ـ ل ـُ ← ي ـ ح ـ ل ل ـُ

أما إذا كان الصحيح الثاني من الصحيحين المثلين متلوا بصحيح فإن كلا من الحذف والقلب ←

5 ـ قاعدة القلب المكاني في وزن **افتعل** (واصله **اتفعل**)(1)

ت ف ـَـ ع ـَـ ل ـَـ ⟵ ف ت ـَـ ع ـَـ ل ـَـ

ويمكن صياغة هذه القاعدة ـ وهي قاعدة تحويلية ـ كما يلي :

ت ص] ⟵ 2 1

1 2 افتعل

أي أن تاء وزن **افتعل** والصحيح الذي يليها يتبادلان موقعيهما.

والسؤال الذي سنحاول الإجابة عنه في هذا المقال هو : ماذا يحدث عندما تنطبق قاعدتان مختلفتان على مثال واحد ؟ هل تطبقان تطبيقا متزامنا (simultaneously)، أي معا في نفس الوقت كما يرى بعض اللغويين ؟ أم تطبقان على التوالي(sequentially)، أي الواحدة بعد الأخرى بحيث تطبق الثانية على المجال الجديد الذي ينشأ من تطبيق الأولى ؟ وفي مثل هذه الحالة ما الأسس التي يجيء عليها ترتيب هذا التطبيق ؟

لقد لاحظ كثير من اللغويين أن التطبيق المتزامن لا يؤدي الى النتائج الصحيحة في كثير من الأحيان، وهو أمر يتضح من الأمثلة العربية التالية : لنأخذ أولا عبارة مثل قد **اتخذ**. في هذه العبارة هناك مجال لتطبيق قاعدتين الأولى قاعدة

---

* المكاني بين العلة والصحيح السابق لها يؤدي الى توالي ثلاثة صحاح. ولذا فالكلمة في مثل هذه الحالة تبقى على حالها (قارن : **حَلَلْتُ** (ح ـَـ ل ـَـ ل ت ـُـ)الخ.

وقد سمى بعض اللغويين مجموعة القواعد التي تشترك في تحقيق هدف واحد مثل جعل الصحيحين المثلين متواليين أو الحيلولة دون توالي ثلاثة صحاح «مؤامرة»conspiracyأنظر Kiparsky (1976) ص 175ـ176.

وجدير بالذكر أن «المؤامرة» لجعل الصحيحين المثلين متواليين في العربية ليست كاملة. فليس هناك قاعدة قلب مكاني بين العلة والصحيح الثاني من الصحيحين المثلين، وإن كان ذلك ورد في بعض اللهجات القديمة، فقد جاء في الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي (74/1) : «فأما قول بعضهم **ردَّتُ وزَدَّنا**، يريدون **زَدْتُ وزَدْنا**، فمن النادر...»

(1) انظر فصل «القلب المكاني ووزن افتعل» في عبده (1979).

المماثلة، أي تحول الدال الى تاء مماثلة للتاء التي تليها (قارن : **قدْ تعلم** ← **قتْ تعلم**) وقاعدة إضافة علة قصيرة بعد الدال منعا لتوالي ثلاثة صحاح (قارن : **قد انتصر** ← **قدِ انتصر**). إن تطبيق القاعدتين معا يؤدي الى * **قتِ اتخذ** :

قَ دْ تَ خَ ذَ ← قَ تْ تَ خَ ذَ.

ولكننا نعلم أن اللفظ الصحيح للعبارة السابقة هو **قدِ اتّخذ**، مما يدل على أن قاعدة إضافة الكسرة قد طبقت أولا، وأن تطبيقها قد حال دون تطبيق قاعدة المماثلة (لأن الكسرة التي أضيفت قد فصلت بين الدال والتاء :

قَ دْ تَ خَ ذَ ← قَ دِ تْ تَ خَ ذَ

ولنأخذ كمثال آخر على عدم صحة التطبيق المتزامن للقواعد كلمة **خذ**، وأصلها **أُخُذ** (بسكون الهمزة) كما أشرنا. هناك مجال لتطبيق قاعدتين على **أُخُذ** هما قاعدة حذف الهمزة (لوقوعها «ساكنة» في بداية الكلمة) وقاعدة إضافة علة قصيرة منعا لتوالي صحيحين في بداية الكلمة. ان تطبيق هاتين القاعدتين معا يؤدي الى نتيجة غير صحيحة هي * **اُخُذ** :

ءُ خُ ذُ ← ءِ خُ ذُ (الهمزة السابقة للضمة المضافة هي «همزة الوصل»)

أما اللفظ الصحيح **خُذْ** فينتج من تطبيق القاعدة الأولى وحدها :

ءُ خُ ذُ ← خُ ذْ

أي أن قاعدة حذف الهمزة قد طبقت أولا، فأدى تطبيقها الى حذف أحد الصحيحين المتواليين مما حال دون تطبيق قاعدة إضافة العلة القصيرة لأن مجال تطبيقها قد ألغي. ولو حدث العكس لكانت النتيجة * **أأُخُذ** ولحال ذلك دون تطبيق قاعدة حذف الهمزة لأنها لم تعد «ساكنة» في أول الكلمة :

ءُ خُ ذُ ← ءُ ءُ خُ ذُ

(قارن : كُ تُ بُ ← ءُ كُ تُ بُ)

ومن الجدير بالذكر أن فعل الأمر من **أمر** ورد في الفصحى في صورتين : **مُرْ** و**ائْمُرِ**، وقد نتجت الصورة الأولى من تطبيق قاعدة حذف الهمزة ونتجت الصورة الثانية من تطبيق قاعدة إضافة العلة القصيرة. وفي كلتا الحالتين حال تطبيق إحدى

* النجمة تعني أن الكلمة أو العبارة غير صحيحة.

القاعدتين دون تطبيق القاعدة الأخرى. وسنكتفي بذكر مثال ثالث على عدم صحة تطبيق القواعد تطبيقا متزامنا : في عبارة مثل **قصر الملك** في اللهجات المحكية، حيث لا توجد حركات اعرابية، هناك مجال لتطبيق قاعدة إضافة علة قصيرة منعا لتوالي ثلاثة صحاح في موضعين (بعد الصاد و بعد الراء) :

ق ـَ **ص رل م** ـَ ل ـْ ك

(أ) رل م ← رِ ـَ ل م

(ب) ص رل ← ص ـِ رل

أي أن العبارة يجب أن تلفظ : ق ـَ ص ـِ رِ ـْ ل م ـَ ل ـْ ك (**«قصِرِ** الملك، بكسر الصاد وكسر الراء) لو أن القاعدة طبقتَ في الموضعين معاً. ولكن اللفظ الصحيح للعبارة هو **ق ـَ ص رِ ـْ ل م ـَ ل ـْ ك** (قصْر الملك، بسكون الصاد وكسر الراء)، مما يدل على أن القاعدة طبقت أولا على الصحاح الثلاثة الأخيرة مضيفة كسرة بعد الراء، مما حال دون تطبيقها بعد ذلك على الصحاح الثلاثة الأولى (لأن تلك الصحاح لم تعد متوالية بسبب إضافة الكسرة بين الراء واللام).

ولا يعني هذا أن جميع الحالات التي تنطبق فيها قاعدتان على نفس المثال يحول تطبيق إحداهما دون تطبيق أخرى. ففي كلمة **أَجَبْتُ**، مثلا واصلها أجابْتُ (← أجَوَبْتُ)، هناك مجال لتطبيق قاعدتين الأولى تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين، والثانية تحول الباءَ الى نظيرها غير المجهور مماثلة للتاء. ولفظ الكلمة يدل على أن القاعدتين كلتيهما قد طبقتا :

ءَ ـَ ج ـَ ـَ ب ت ـُ ← ءَ ـَ ج ـَ پ ت ـُ

غير أن هذا لا يعني أن القاعدتين قد طبقتا معا، ولكنه يعني أن ليس بين القاعدتين علاقة «تفاعل» interaction ، أي أن تطبيق إحداهما لا يؤثر على تطبيق الأخرى، فسواء قصرت الألف أولا ثم حولت الباء الى نظيرها غير المجهور، أو حولت الباء أولا ثم قصرت الألف بعد ذلك، فإن النتيجة تظل واحدة.

أما في أمثلة **قد اتخذ وخذ وأمر** فقد كانت هناك علاقة «تفاعل» بين القاعدتين اللتين تنطبقان على نفس المجال، أي أن تطبيق إحداهما يؤثر على تطبيق الأخرى.

وقبل أن نحاول استقصاء الأسس التي يقوم عليها ترتيب تطبيق قاعدتين بينهما علاقة «تفاعل»، سنلخص باختصار أنواع هذا التفاعل :

- 1 ـ هناك أولا النوع الذي لاحظناه في القاعدتين اللتين تنطبقان على مثال **مر** أو مثال **قد اتخذ**، وهو ما سمي bleeding order وسنطلق عليه إسم «الترتيب المقيِّد» (بكسر الياء)، لأن هذا النوع من الترتيب يقيّد تطبيق قاعدة كان يمكن أن يتم تطبيقها، وذلك بإلغاء المجال الذي تطبق فيه وقد يكون التقييد متبادلا كما في مثال **مر** (حيث يلغي تطبيق أي من القاعدتين مجال تطبيق الأخرى) أو في اتجاه واحد كما في مثال **قد اتخذ** (حيث يلغي تطبيق إحدى القاعدتين مجال تطبيق الثانية دون أن يكون للترتيب المعاكس تأثير مماثل).

ومن أمثلة التقييد المتبادل بين قاعدتين ما نجده في الفعلين **ينال** و **يَوْجَل** :

في **ينال**، واصلها **يَنْوَل** (ي ـَ ن ـَ و ـَ ل)، تطبق قاعدة حذف الواو بين علتين مثلين ليحول ذلك دون تطبيق قاعدة حذف «حركة فاء» الفعل (لأنها تصبح واقعة قبل علة قصيرة أخرى) :

ي ـَ ن ـَ و ـَ ل ← ي ـَ ن ـَ ـَ ل (ينال)

ولو طبقت القاعدة الأخرى أولا لحال تطبيقها دون تطبيق قاعدة حذف الواو :

ي ـَ ن ـَ و ـَ ل ← ي ـَ ن و ـَ ل (ه يَنْوَل)

أما في **يَوْجل**، واصلها **يَوَجَل** (ي ـَ و ـَ ج ـَ ل) فيحدث العكس : تحذف «حركة فاء» الفعل، فيحول ذلك دون تطبيق حذف الواو (لأنها لم تعد واقعة بين علتين مثلين) :

ي ـَ و ـَ ج ـَ ل ← ي ـَ و ج ـَ ل (يَوْجل)

ولو طبقت القاعدة الأخرى أولا لحال تطبيقها دون تطبيق قاعدة حذف الفتحة :

ي ـَ و ـَ ج ـَ ل ← ي ـَ ـَ ج ـَ ل (ه ياجَل)

2 ـ النوع الثاني من الترتيب سمي counter bleeding «الترتيب المضاد للمقيد» وهو الترتيب المعاكس للنوع السابق. فلو كانت عبارة **قد اتخذ**، مثلا، تلفظ « **قت اتخذ**، لكان الترتيب الذي يؤدي الى هذه النتيجة من نوع مضاد المقيد. ومن أمثلة هذا النوع من الترتيب، عبارة **في الإنتظار**، حيث تقصر الكسرة الطويلة رغم عدم وجود صحيحين متواليين بعدها في اللفظ (قارن . **فيه**، حيث لا تقصر) : في عبارة **في الانتظار**، واصلها : **ف ـِ ـْ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر**، هناك مجال لتطبيق قاعدتين : تقصير العلة الطويلة، لوجود صحيحين متواليين بعدها، وإضافة علة منعا لتوالي ثلاثة صحاح. ولو كان ترتيب القاعدتين من النوع المقيد لطبقت قاعدة إضافة العلة أولا :

ف ـْ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـْ ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

ولحال ذلك دون تطبيق قاعدة تقصير العلة الطويلة لأن اللام بعدها تكون متلوة بعلة. أما اللفظ الصحيح فينتج من ترتيب القاعدتين ترتيبا مضادا للمقيد (التقصير أولا ثم إضافة العلة) :

1 ـ ف ـْ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

2 ـ ف ـِ لَ ن ت ـِ ظَ ـَ ـَ ر ← ف ـِ لَ ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

ومن أمثلة هذا النوع من الترتيب كلمة **يضع**، واصلها **يَ ـَ وَ ـَ ض ـِ ـْ ع** (يوَضِع)، بفتح الواو وكسر الضاد) (1) :

في هذا المثال هناك مجال لتطبيق ثلاث قواعد، حذف الواو (لوقوعها بين علتين مثلين)، وحذف «حركة فاء» الفعل، وتحول الكسرة الى فتحة مماثلة للعين. أما القاعدتان الأوليان فبينهما علاقة تقييد متبادل كما لاحظنا من كلمة **ينال و يوجل**..

وقد طبقت قاعدة حذف «حركة فاء» الفعل فحال ذلك دون تطبيق قاعدة حذف الواو لأنها لم تعد واقعة بين علتين مثلين :

يَ ـَ وَ ـَ ض ـِ ـْ ع ← ى ـَ و ض ـِ ـْ ع

---

(1) نستنتج هذا من قاعدة المغايرة بين الماضي والمضارع : إذا كانت عين الماضي مفتوحة فإن عين المضارع تكون مكسورة. انظر أنيس (1975) ص 49ـ61.

غير أن نتيجة تطبيق القاعدة السابقة فتحت المجال لتطبيق قاعدة رابعة هي حذف الواو (فاء الفعل المضارع) لأن عين الفعل المضارع) مكسورة. إن العلاقة بين قاعدة حذف الواو وقاعدة تحول الكسرة الى فتحة مماثلة للعين هي من نوع مضاد المقيد لأن حذف الواو يتم قبل تحول الكسرة :

1 ـ يَـ ـِ وضِ ـِ ع ← يَـ ـِ ضِ ـِ ع (قارن : يعِد)
2 ـ يَـ ـِ ضِ ـِ ع ← يَـ ـِ ضِ ـَ ع (يضَع)

ولو كانت العلاقة بينهما علاقة مقيدة لطبقت قاعدة تحول الكسرة الى فتحة أولا ولحال ذلك دون حذف الواو (قارن : **يوجل**) :

يَـ ـِ وضِ ـِ ع ← يَـ ـِ وضَ ـَ ع (ه يوضَع)

3 ـ النوع الثالث من الترتيب هو الترتيب الذي سمي feeding order وسنطلق عليه إسم «الترتيب الممهِّد» (بكسر الهاء) وهو الترتيب الذي يخلق فيه مجال (لم يكن موجودا) لتطبيق قاعدة ما. ومن أمثلة ذلك قاعدة تقصير العلة الطويلة في بعض الحالات :

لقد سبق أن أشرنا الى قاعدة تقصير العلة الطويلة إذا تلاها صحيحان متواليان، مثل **في البيت** ← **فِلْبيت** (قارن : **فيه**)،**وأبو العلا** ← **ابُلْعلاء** (قارن :**أبوه**)، أو إذا تلاها صحيح «ساكن» في آخر الكلمة، مثل

دعا + تْ ← **دَعَتْ (قارن : دعاك)** **وعصا + نْ** ← **عَصَنْ** (عصًا) (قارن : عصاها). إن مجال تقصير العلّة الطويلة غير موجود في مثل ***يَقْوُلْن** (يقلن)؛ا و ***أجَوَبْتُ** (أجَبْتُ). ولكن هذا المجال يصبح موجودا بعد تطبيق قاعدتي القلب المكاني (بين الواو والضمة) ومماثلة الواو للضمة في المثال الأول، وقاعدة حذف الواو لوقوعها بين علتين مثلين في المثال الثاني، ومن هنا فإن ترتيب القواعد في هذين المثالين هو من النوع الممهد.

يَقُلْنَ :

1 ـ ي ـَ ق و ـُ ل ن ـَ ← ي ـَ ق ـُ و ل ن ـَ (القلب المكاني)

2 ـ ي ـَ ق ـُ و ل ن ـَ ← ي ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ (مماثلة الواو للضمة)

3 ـ ي ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ ← ي ـَ ق ـُ ل ن ـَ (تقصير الضمة الطويلة)

القاعدة الأولى مهدت لتطبيق الثانية، والثانية مهدت لتطبيق الثالثة)

أَجَبْتُ :

1 ـ ء ـَ ج ـَ و ـَ ب ت ـُ ← ء ـَ ج ـَ ـَ ب ت ـُ (حذف الواو)

2 ـ ء ـَ ج ـَ ـَ ب ت ـُ ← ء ـَ ج ـَ ب ت ـُ (تقصير الألف)

(القاعدة الأولى مهدت لتطبيق الثانية).

4 ـ أما النوع الرابع والأخير من ترتيب القواعد فهو ما سمي Center feeding «مضاد الممهد»، وهو عكس النوع السابق. ففي هذا النوع من الترتيب يحال دون تطبيق قاعدة ما بوضعها بالترتيب المعاكس للترتيب الذي يسمح بتطبيقها، و يكون ذلك بجعل القاعدة التي تخلق مجال تطبيقها تالية لها بدلا من أن تكون سابقة. إن هذا الترتيب يعني أن هذه القاعدة لا تغير شيئا في المثال الذي «طبقت» عليه لأن مجال تطبيقها لم يكن موجودا عندما جاء دورها. ثم يمضي دورها و يأتي دور القاعدة التي توجد ذلك المجال ولكن بعد فوات الأوان. فهذا النوع من الترتيب موجود في الحقيقة لتفسير الحالات الشاذة التي لا تطبق فيها قاعدة كان من المتوقع أن تطبق. ولذا فقد رفضه بعض اللغويين (1)، وطالبوا بتفسير آخر لمثل هذه الحالات الشاذة. ولعل المثال التالي من العربية يوضح هذا النوع من الترتيب. لقد أشرنا في غير موضع من هذا المقال الى قاعدة تقصير العلة الطويلة. إن هذه القاعدة لا تنطبق على كلمات مثل **سارّ وحاجّ وتابّ** رغم وجود المجال الملائم لتطبيقها، فكيف نفسر هذا ؟ الذين يقبلون النوع الرابع من ترتيب القواعد، وهو مضاد الممهد، يجدون فيه التفسير المطلوب :

---

(1) أنظر Hooper (1976) ص 59 وما بعدها. وجدير بالذكر أن أصحاب الفونوجيا الطبيعية يدعون الى عدم وضع قيود خارجية على ترتيب القواعد.

بما أن أصل **سارّهو سارِر** (قارن : كاتِب) وأصل **حاجَّ هو حاجَجَ** (قارن : سافَرَ)، وأصل **تحابَّ هو تحابَبَ** (قارن : **تعاوَنَ**)، فإن ترتيب القاعدتين الذي يؤدي الى النتيجة الصحيحة هو :

أولا : قاعدة تقصير العلة الطويلة :

(لا تغير شيئا لأن الألف ليست متلوة بصحيحين متواليين في هذه المرحلة) :

س ـَ ـَ ر ـِ ر ـُ ن ← س ـَ ـَ ر ـِ ر ـُ ن

ثانيا : قاعدة حذف العلة القصيرة لوقوعها بين صحيحين مثلين :

س ـَ ـَ ر ـِ ر ـُ ن ← س ـَ ـَ ر ر ـُ ن

وبما أن نشوء مجال تقصير الألف، وهو وجود صحيحين متواليين بعدها، قد نشأ بعد فوات دور تطبيق قاعدة التقصير فإن الألف تبقى دون تقصير.

ومثل هذا يقال في عدم تقصير العلة الطويلة قبل صحيح «ساكن» في نهاية الكلمة إذا كان هذا السكون قد نتج عن تطبيق قاعدة حذف العلة القصيرة الأخيرة في الكلمة للوقف، كما في **بابْ** (حيث لا تصبح **بَبْ**) **وسوزْ** (حيث لا تصبح **سُزْ**) **وفيلْ** (حيث لا تصبح **فِلْ**) الخ :

أولا : قاعدة تقصير العلة الطويلة :

(لا تنطبق لأن الألف ليست متلوة بصحيح «ساكن» في هذه المرحلة) :

ب ـَ ـَ ب ـُ ← ب ـَ ـَ ب ـُ

ثانيا : قاعدة الوقف :

ب ـَ ـَ ب ـُ ← ب ـَ ـَ ب

إن هذا النوع من الترتيب مفروض خارجيا **extrinsic order** ولذا فهو يتناقض مع الدعوة الى الإقتصار على الترتيب الذاتي أو الداخلي **intrinsic**

Order الـذي تـفـرضـه علاقة القواعد بعضها ببعض. فإذا كانت قاعدة ما تخلق المجال الـذي تـنطبق فيه قاعدة أخرى، فمن الطبيعي أن ترد القاعدة الأخيرة بعد أن يخلق مجال تـطـبـيـقـها وليس قبل ذلك. المشكلة هي أن الترتيب الذاتي أو الداخلي يؤدي أحيانا الـى نـتـيـجـة غير صحيحة كما في الأمثلة السابقة. وليس هناك طريقة مقبولة لصياغة الـقـاعدة صياغة تتفق مع آراء الداعين للإقتصار على الترتيب الذاتي (الداخلي) ومنع الترتيب الخارجي.(1)

قـد يـقـال لـماذا لا نـرد عـدم تـقـصير الـعلة الطويلة في مثل **سارّ** الخ الى أن الـصـحـيحين المتواليين بعد العلةِ الطويلة صحيحان مثلان ؟ إن هذا الحل مرفوض لأن الأمـثـلـة الأخرى في العربية تدل على أن قاعدة التقصير لا تميز بين الصحيحين المثلين والـصـحـيـحين المختلفين. قارن: **قالوا انتصرنا وقالوا اتخذنا.** كما أن القواعد الصوتية الأخرى لا تـميز بين الـصـحـيـحين المـثـلين والصحيحين المختلفين. فقاعدة إضافة العلة الـقصيرة، مثلا، لا تميز بين **قد انتصر وقد اتخذ** (2). وقد يقال لماذا لا تنص القاعدة على أن تقصير العلة الطويلة لا يتم إلا إذا كان الصحيحان المتواليان متواليين في أصل الـكـلمة، أي أنه لا يتم إذا كان توالي الصحيحين قد نشأ عن حذف العلة الواقعة بينهما (3). إن هـذا الحـل معناه في الواقع الإعتراف بأن القواعد الصوتية تستطيع أن تتحرى عـن أصـل المجـال الـذي تـطـبق فيه، أي عن نشأة الأصوات التي تطبق عليها. وقد دعا بـعـض اللـغـويين فعلا الى مثل هذا الحل وسموا القواعد التي تأخذ تاريخ المجال الذي تـطـبـق فـيـه الإعتبار «قواعد شاملة» global rules (3). وبناء على هذا الرأي تصاغ قاعدة تقصير العلة هكذا :

ع ⟵ ∅ /____ ع ص ص (شـرط : عـدم وجـود علة بين الصحيحين المتواليين في الأصل)

---

(1) أنـظـر أيـضـا vago (1977) حيث يذكر أمثلة عدة من اللغة الهنغارية ليس لها حل سوى بالترتيب المفروض على القواعد خارجيا.

(2) انظر أيضا فصل «الصحيح المشدد صحيح واحد طويل أم صحيحان متواليان» في عبده (1979).

(3) كـان هـذا هـو الـرأي الـذي تـبـنـيـتـه في **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1973 (ص48).

(4) Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 202_229

غير أن القاعدة السابقة لا تفسر إعفاء العلة الطويلة من التقصير بعد أن أصبحت متلوة بصحيحين متواليين. وهذا الرأي لا يختلف في جوهره عن رأي قدماء اللغويين العرب الذي يدعو الى «اغتفار التقاء الساكنين» في مثل **سارّ ودابّة**.

ثم ان «القواعد الشاملة» لا تغني عن القيود التي توضع على ترتيب القواعد كما بين ذلك أصحاب هذا الرأي أنفسهم (1). وهكذا نرى أن البديل الوحيد للنوع الرابع من ترتيب القواعد وهو مضاد الممهد، هو القول أن الأمثلة التي يفسرها ذلك النوع من الترتيب، مثل **سارّ وتجارّ وحاجّ** شاذة.

وجدير بالذكر أن ظاهرة عدم تطبيق قاعدة معينة على مجال نشأ بعد أن انقضى دور تطبيق تلك القاعدة ظاهرة شائعة في اللغات. وسأكتفي بذكر مثالين من اللهجات العربية المحكية تدلان على أن قاعدة ما تكون فاعلة active في مرحلة ما ثم تصبح غير فاعلة في مرحلة لاحقة :

المثال الأول :

هو تحول الجيم الى ياء في بعض لهجات الخليج :

الجمعة ← اليمعة

إننا نجد في هذه اللهجات جيما لا تتحول الى ياء، كما في **جدر** (قدر) **وجاسم** (قاسم) الخ. والتفسير المعقول الوحيد ـ فيما أرى ـ هو أن قاعدة تحول الجيم الى ياء سبقت قاعدة تحول الجيم المصرية (المنقلبة عن قاف) الى جيم.

أولا : ج ← ي (الجمعة ← اليمعة)

ثانيا g ← ج (قدر ← جدر)

إلا إذا افترضنا أن القاعدة الأولى تميز بين الجيم الأصلية والجيم المنقلبة عن صوت آخر أي القبول بوجود القواعد الشاملة التي تعني ضمنا أن القواعد الصوتية عندما تنطبق على صوت ما ـ تستطيع أن تتحرى عن أصله ومنشئه.

---

(1) المرجع السابق ص 225ـ229.

المثال الثاني :

هو عدم تقصير العلة الطويلة في كثير من اللهجات المحكية (1) في الأمثلة التي ينشأ فيها الصحيحان التاليان للعلة الطويلة من حذف علة قصيرة كانت واقعة بينهما :

حالَتي ← حالْتي (وليس * حَلْتي)
دورُكم ← دورْكم (وليس * دُرْكم)
طريقُنا ← طريقْنا (وليس * طَرِقْنا)(2)

والأمثلة السابقة لا تختلف في شيء عن **سارّ** الخ من حيث المبدأ. وجدير بالملاحظة أن الصحيحين المتواليين في الأمثلة السابقة مختلفان، مما يؤيد أن عدم تقصير العلة الطويلة في **سارّ** الخ ليس له علاقة بكون الصحيحين التاليين للعلة الطويلة مثلين. كما أننا لا نستطيع أن نقول أن قاعدة تقصير العلة الطويلة غير موجودة في اللهجات المحكية التي لا تقصر العلة الطويلة في مثل **حالْتي ودورْكم وطريقْنا**، فهذه اللهجات تقصر العلة الطويلة في مثل : **في البيت وأردت** الخ.

لنعد الآن الى السؤال : ما الأسس التي يتم عليها ترتيب القواعد الصوتية في العربية ؟

من ملاحظة ترتيب القاعدتين في **ينال** و **يوجل** يتضح أن القاعدة الصوتية التي يكون مجال تطبيقها موجودا داخل جذع الكلمة **stem** تسبق قبل القاعدة التي يكون مجال تطبيقها عبر اللواصق، أي عَبْر سابقة **prefix** أو لاحقة **suffix** ، ومن هنا حذف الواو في **ينول** وعدم حذفها في **يوجل** وتفسير هذا الإختلاف يمكن رده الى أن مجال تطبيق قاعدة حذف الواو يقع داخل الجذع في المثال الأول (الفتحة التي تسبق الواو والفتحة التي تليها تقعان داخل الجذع)، ولكنه يقع عبر السابقة، وهي «حرف المضارعة»، في المثال الثاني (الفتحة السابقة للواو ليست جزءا من الجذع بل

---

(1) من اللهجات التي لا ينطبق عليها هذا اللهجة القاهرية.
(2) اللهجة القاهرية تطبق قاعدة التقصير، فتصبح **حالْتي : حَلْتي، ودورْكم : دُرْكم** الخ.

جزء من السابقة يـ). ولولم يكن الأمر كذلك لما كان هناك اختلاف في ترتيب القاعدتين، أي لكانت الكلمتان أما **ينال وياجل** أو **ينْول ويوْجل**.

وإذا كان ترتيب القواعد يتجه من داخل نواة الكلمة الى خارجها، فمن الطبيعي أن نتوقع أن تطبق القاعدة التي يكون مجال تطبيقها داخل الكلمة قبل التي يكون مجال تطبيقها عبر كلمة تالية. ففي عبارة **دعت البنت**، مثلا، نتوقع أن تطبق قاعدة تقصير الألف (الناتجة عن حذف الواو في **دعَوَت**) قبل قاعدة إضافة الكسرة بعد التاء منعا لتوالي ثلاثة صحاح (التاء واللام والباء) وهذا ما يحدث فعلا :

1 ـ د ـَ ع ـَ ـَ ت ل ب ـِ ن ت ← د ـَ ع ـَ ت ل ب ـِ ن ت

2 ـ د ـَ ع ـَ ت ل ب ـِ ن َ ت ← د ـَ ع ـَ ت ـِ ل ب ـِ ن ت

ولو حدث العكس لما قصرت الألف لأن التاء تصبح متلوة بكسرة بعد تطبيق قاعدة إضافة العلة.

ومثل هذا يقال في عبارة **في الانتظار**. ففي هذا المثال نتوقع أن يتم تقصير الكسرة الطويلة قبل إضافة الكسرة بعد اللام. وهو أمر يتم فعلا :

1 ـ ف ـِ ـ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـ ل ن ت ـ ظ ـَ ـَ ر

2 ـ ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

وكذلك يحدث مثل هذا الترتيب في عبارة مثل **عن الإقتصاد**، حيث تضاف أولا كسرة بعد النون ثم بعد ذلك كسرة بعد اللام :

1 ـ ع ـَ ن ل ق ت ـِ ص ـَ ـَ د ← ع ـَ ن ِل ق ت ـِ ص ـَ ـَ

2 ـ ع ـَ ن ـِ ل ق ت ـِ ص ـَ ـَ د ← ع ـَ ن ـِ ل ـِ ق ت ـِ ص ـَ ـَ د

ولو حدث العكس لحال ذلك دون إضافة كسرة بعد النون (لأنها في تلك الحالة لا تكون متلوة بصحيحين متواليين، وهو أمر يحدث فعلا في اللهجات المحكية

حيث تلفظ **عن الاقتصاد** بسكون النون لا بكسرها :

ع ـَ ن ل ق ت ـِ ص ـَ ـَ د ← ع ـَ ن ل ـِ ق ت ـِ ص ـَ ـَ د

غير أن هذا الترتيب الذي يبدو طبيعيا لا ينطبق على جميع العبارات. فهناك أمثلة تطبق فيها قاعدة عبر كلمة تالية قبل أن تطبق قاعدة على الكلمة السابقة مما يحول دون تطبيق هذه القاعدة الأخيرة، كما لاحظنا في العبارة السابقة في اللهجات المحكية.

ومثل هذا يقال في مماثلة النون للام أو الراء في مثل **أن لم** او **من ربك** وهو ما سمي في علم التجويد «إدغام بلاغنة»، حيث تتحول النون الى لام أو راء قبل تحول العلة السابقة للنون الى فتحة أنفية مماثلة للنون (قاعدة «الغنة») مما يحول دون تطبيق القاعدة الأخيرة : (1)

ء ـَ ن ل ـَ م ← ء ـَ ل ل ـَ م

ولو حدث العكس لنتج ما سمي في علم التجويد «إدغام بغنة»،(2)

ثم ان هناك قواعد يكون تطبيقها جميعا داخل الجذع، أو عبر اللواصق (السوابق أو اللواحق)، أو عبر الكلمات، فعلى أي أسس يكون ترتيبها ؟

لقد كانت كلمة **ينال** مثالا على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما داخل الجذع.

---

(1) عندما نلفظ **أنْ** أو **منْ** وحدهما فإن الفتحة في الكلمة الأولى والكسرة في الثانية تكونان علتين آنفتين، لأننا نتهيأ للفظ النون قبل نطق هاتين العلتين فنفتح المدخل الذي يؤدي الى الأنف في مؤخر الفم فيتسرب منه جزء من الهواء عند نطق العلتين. ولكن في عبارة **أن لم** أو **من ربك** نتهيأ لنطق لام أو راء (بدلا من النون)، فلا نفتح المدخل المؤدي الى الأنف فتنطق العلتان علتين فويتين.

(2) يحدث «الادغام بغنة» عندما تتحول النون الى ياء أو واو أو ميم (أو تقع قبل نون أخرى) كما في **من يعمل ومنْ ولىّ ومنْ ماء**. وتحوّل العلة الى علة أنفية قبل الياء أو الواو لا يحدث تلقائيا كما هو الحال قبل الميم أو النون، ولكنه يحتاج الى مجهود خاص لأن الناطق يتعمد فتح المدخل الى الأنف رغم عدم توقع نطق صوت أنفي بعد العلة. ومن هنا فإن الادغام بغنة (مع الياء أو الواو) لا يحدث في الكلام العادي.

وقد لاحظنا أن قاعدة حذف الواو قد طبقت قبل قاعدة حذف حركة فاء الفعل، والغت بذلك المجال الذي تطبق فيه القاعدة الأخيرة.

أما كلمة **ازدهر**، وأصلها **اتزهر**، فهي مثال على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما عبر السابقة، ونلاحظ أن قاعدة المماثلة تسبق قاعدة القلب المكاني :

1 ـ اتزهر ← ادزهر

2 ـ ادزهر ← ازدهر

ولو حدث العكس لكانت النتيجة * **استهر**(لأن المماثلة بين الصحاح في العربية مماثلة خلفية، أي أن الصحيح الأول هو الذي يتغير مماثلة للذي يليه وليس العكس. قارن : فزتم ← فستم) (1) :

1 ـ اتزهر ← ازتهر

2 ـ ازتهر ← *استهر

وأما عبارة **قد اتخذ** فهي مثال على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما عبر كلمتين، وقد لاحظنا أن قاعدة إضافة العلة تسبق قاعدة المماثلة بين الدال والتاء وتحول دون تطبيقها :

قَـدتتَـخَـذَ ← قَـدتتَـخَـذَ

قد يبدو من المثالين الأول والثاني **(ينال وازدهر)** ان القواعد العامة تسبق القواعد الخاصة. فقاعدة حذف الواو بين علتين مثلين وقاعدة المماثلة قاعدتان عامتان. فالواو تحذف في الماضي والمضارع والإسم كما يتضح من الأمثلة التالية :(2)

دَعَوَ ← دَعَ (قارن : **دعوْتُ**)

يَدعُو ← يَدعُ (قارن : **لن يدعو**)

بَوَب ← بَب (قارن : **أبواب**)

(1) أنظر «القلب المكاني ووزن افتعل» في عبده (1979).

(2) هناك حالات قليلة لا تحذف فيها الواو، مثل **حَوْل** (قارن : **حال**، مفرد **أحوال**، وأصلها **حَوَل**، **حيث تحذف الواو**).

أما قاعدة حذف حركة فاء الكلمة فلا تنطبق على الفعل الماضي ولا على الأسماء وكذلك قاعدة القلب المكاني لا تنطبق إلا على وزن **افتعل** وعدد محدود من الكلمات المتفرقة.

ولكن ماذا عن **قد اتخذ**، حيث كلتا القاعدتين عامة ؟ إن مبدأ العمومية لا يفيدنا في تفسير هذا المثال وغيره من الأمثلة التي تتنافس على نفس المجال فيها قاعدتان عامتان، كما في **لِكْتاب** في بعض اللهجات المحكية، حيث يوجد مجال لتطبيق قاعدة إضافة علة قبل اللام منعا للبدء بصحيحين متواليين وقاعدة إضافة علة بعد اللام منعا لتوالي ثلاثة صحاح (وهما في الواقع فرعان لقاعدة واحدة) (1) :

ل ك ت ـَ ـَ ب ← ل ـِ ك ت ـَ ـَ ب (لِكْتاب)

ولو طبقت القاعدة الأولى قبل الثانية لكانت النتيجة **مالِكتاب** :

1 ـ ل ك ت ـَ ـَ ب ← (ء) ـِ ل ك ت ـَ ـَ ب

2 ـ (ء) ـِ ل ك ت ـَ ـَ ب ← (ء) ـِ لِ ـِ ك ت ـَ ـَ ب

وقد يتبادر الى الذهن أن الحل المناسب يتعلق بمواقع مجالات القواعد من حيث قربها من آخر الكلمة أو العبارة أو بعدها عن بداية الكلمة أو العبارة. ففي بعض الأمثلة يتضح أن القاعدة التي يقترب مجالها أكثر من آخر الكلمة أو العبارة تطبق قبل منافستها، وإن التي يقترب مجالها أكثر من بداية الكلمة أو العبارة) تطبق بعد منافستها :

في كلمة **ينال**، مثلا، تطبق قاعدة حذف الواو قبل قاعدة حذف الفتحة الأولى (حركة فاء الفعل)، ونلاحظ أن مجال تطبيق الأولى أقرب الى نهاية الكلمة أكثر من الثانية :

1 ـ ي ـَ ن ـَ و ـَ ل

2 ـ ي ـَ ن ـَ و ـَ ل

(1) هذه القاعدة هي :

∅ ـــ ـِ / ـــ ص ص (أنظر: عبده (1979) ص58.

أما في كلمة **يوجل**، فتطبق أولا قاعدة حذف الفتحة، ونلاحظ أن مجال ف الواو أقرب الى بداية الكلمة :

1 ـ ي ـَ **وـَ** ج ـَ ل
2 ـ ي ـَ **وـَ** ج ـَ ل

ومثل هذا يقال في عبارة **قد اتخذ**. قارن مجال تطبيق قاعدة إضافة العلة منعا لتوالي ثلاثة صحاح بمجال تطبيق قاعدة المماثلة تجد أن مجال تطبيق الأولى أقرب الى آخر الكلمة :

1 ـ ق ـَ **د ت** ت ـَ خ ـَ ذ ـَ
2 ـ ق ـَ **د ت** ت ـَ خ ـَ ذ ـَ

وهذا ينطبق أيضا على أمثلة مثل **الكتاب وقصر الملك** في اللهجات المحكية حيث تضاف الكسرة في المجال الذي يقترب أكثر من نهاية الكلمة :

1 ـ **ل ك** ت ـَ ـَ ب
2 ـ **ل ك** ت ـَ ـَ ب

1 ـ ق ـَ ص **ر ل** م ـَ ل ـ ك
2 ـ ق ـَ **ص ر ل** م ـَ ل ـِ ك

غير أن هذا المبدأ أيضا لا يصلح لتفسير جميع الأمثلة. ففي عبارة **في الإنتظار**، مثلا، تقصر الكسرة الطويلة قبل إضافة الكسرة بين اللام والنون

1 ـ ف ـ ـ **ل ن** ت ـ ظ ـَ ـَ ر
2 ـ ف ـِ ـ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

كذلك في كلمة **يضع**، نجد أن حذف الواو يتم **أولا** ثم تتحول الكسرة الى فتحة رغم أن مجال القاعدة الأخيرة أقرب الى نهاية الكلمة.

1 ـ ي ـَ ـ **وض ـِ ـ** ع
2 ـ ي ـَ ـ و ض ـِ ـ **ع**

أما في مثل عبارة **عن الاقتصاد،** فنلاحظ أن هذا المبدأ يصلح لتفسير لفظ هذه العبارة في اللهجات المحكيةِ حيث تلفظ بسكون النون، ولكنه لا يصلح لتفسير لفظها في الفصحى، حيث تلفظ بكسر النون، مع أن قاعدة إضافة العلة القصيرة واحدة ومجال تطبيقها (في موقعين) واحد :

ع ـَ ـ ن **ل ق ت ـِ ـ** ص ـَ ـَ ـ د
ع ـَ ـ **ن ل ق ت ـِ ـ** ص ـَ ـَ ـ د

ففي اللهجات المحكية تطبق القاعدة أولا على المجال الأقرب الى نهاية العبارة مما يحول دون تطبيقها في المجال الثاني :

ع ـَ ـ ن **ل ق ت ـِ ـ** ص ـَ ـَ ـ د ← ع ـَ ـ ن ل ـِ ـ ق ت ـِ ص ـَ ـَ ـ د

امّا في الفصحى فتطبق القاعدة أولا على المجال الأبعد عن نهاية العبارة ثم على المجال الأقرب منه :

1 ـ ع ـَ ـ **ن ل ق** ت ـِ ص ـَ ـَ ـ د ← ع ـَ ـ ن ـِ ـ ل ق ت ـِ ـ ص ـَ ـَ ـ د

2 ـ ع ـَ ـ ن ـِ ـ **ل ق ت ـِ ـ** ص ـَ ـَ ـ د ← ع ـَ ـ ن ـِ ـ ل ـِ ـ ق ت ـِ ـ ص ـَ ـَ ـ د

ثم ان هناك قواعد تتطابق مجالات تطبيقها، فلا يقترب احدها أكثر من غيره من نهاية الكلمة أو بدايتها. ونجد أن إحدى القاعدتين تطبق قبل الأخرى كما في **خذ،** أو تطبق قبل الأخرى في لهجة و بعدها في لهجة أخرى كما في **مر وأمر.** ولذا فلا بد من البحث عن أسس أخرى لترتيب القواعد.

لقد أشار بعض اللغويين الى عدد من الأسس المختلفة بينها مبدأ الشفافية transparency ، (1) و ينص على أن الترتيب المفضل للقواعد هو الذي لا يؤدي الى تناقض بين لفظ الكلمة أو العبارة ومجال تطبيق القواعد التي أدت الى هذا اللفظ. وعندما يحال دون تطبيق قاعدة ما فإن القاعده التي يحال دون تطبيقها حسب هذا المبدأ تكون تلك التي يوجد تناقض بين ظاهر اللفظ ومجال تطبيقها. بكلام آخر : إن النتيجة الشفافة هي التي تحتفظ بمبرر تطبيق الواعد في ظاهر اللفظ والنتيجة غير الشفافة هي التي لا تحتفظ بمبرر تطبيق القواعد **في ظاهر اللفظ**، كما يتضح من الأمثلة التالية :

إن لفظ **قد اتخذ** (ق ـَ د ـِ ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ)، مثلا، شفاف لأن المماثلة لم تتم ولكن النتيجة تكون غير شفافة لو كان اللفظ ه **قت اتخذ** (ق ـَ ت ـِ ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ) لأنه لا يبدو من **ظاهر اللفظ** وجود مبرر لتحول الدال الى تاء (لأنها مفصولة عن التاء بكسرة. قارن : **قدْ تعلم** ← **قتْ تعلم**، حيث تكون النتيجة شفافة).

كذلك يؤدي تقصير العلة الطويلة قبل صحيحين متواليين الى نتيجة شفافة إذا ظل الصحيحان متواليين في ظاهر اللفظ كما في عبارة **في البيت**، ولكنه يؤدي الى نتيجة غير شفافة إذا فصل الصحيحان المتواليان بعلة كما **في الانتظار**(لأنه لا يبدو من ظاهر اللفظ وجود مبرر للتقصير). قارن :

ف ـِ ـَ ل ب ـَ ي ت ← ف ـِ **ل ب** ـَ ي ت
ف ـِ ـَ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

وهناك نوع آخر من عدم الشفافية، وهو عدم وجود التغير الذي تتطلبه القاعدة في ظاهر اللفظ رغم وجود المبرر، وهو عكس النوع السابق. فعدم تقصير الألف في مثل **سارّ** هو مثال على عدم الشفافية من النوع الثاني لأن الألف متلوة بصحيحين

---

(1) Kiparsky و Kenstowicz and Kisseberth, (1977) ص 168-176.

متواليين في ظاهر اللفظ ومع ذلك لم تقصر. فكلا المثالين **سارّ وفي الإنتظار** مثال على عدم الشفافية لأنها يناقضان قاعدة تقصير العلة الطويلة في ظاهر اللفظ، ولكن لسببين مختلفين. فأحدهما لم يقصر حيث كان من المتوقع أن يقصر والآخر قُصّر حيث كان من المتوقع ألا يقصر.

ومن الواضح أن المحافظة على الشفافية ليس أساسا كافيا لتفسير ترتيب القواعد بدليل وجود أمثلة مثل **سارّ وفي الإنتظار.** ولا تقتصر الأمثلة التي تناقض مبدأ الشفافية في العربية على تقصير العلة الطويلة. ففي مثال **يضع** نلاحظ في ظاهر اللفظ عدم وجود كسرة تبرر سقوط الواو. أي أن قاعدة تحويل الكسرة الى فتحة قد طبقت رغم أنها تؤدي الى عدم الشفافية. ومثل هذا يقال في بعض أمثلة «الادغام بغنة» في علم التجويد، مثل **من يعمل ومن ولّي،** حيث يوجد في ظاهر اللفظ علة أنفية رغم عدم وجود نون أو ميم.

وجدير بالذكر أن تطور اللهجات العربية المحكية يسير بشكل عام في اتجاه عدم الشفافية بعكس ما يرى أصحاب هذا المبدأ (1). فعدم تقصير العلة الطويلة في مثل **حالتي وباب،** وعدم تحول الجيم الى ياء في مثل **جدر** في بعض لهجات الخليج مثالان على ذلك. ولكن التطور في هذا الإتجاه ينسجم مع مبدأ آخر ذكره بعض اللغويين هو المحافظة على الصيغة الأصلية للكلمة أو العبارة (paradigm regularity) (2). فحسب هذا المبدأ لم تطبق قاعدة تقصير العلة الطويلة على **سارّ** أو **جارّ** حفاظا على صيغة إسم الفاعل (قارن **كاتب، فاتح** الخ). غير أن هذا المبدأ - كالمبدأ السابق لا يفسر جميع الحالات. فهو لا يفسر، مثلا، حذف الواو في المضارع الواوي مثل **يعد ويضع.** بل أنه لا يفسر حذف الكسرة بين الصحيحين المماثلين في **سارّ وجادّ** الخ.

---

(1) أنظر Kiparsky and Menn (1977) ص 73.

(2) أنظر Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 164.

وقد يقال أن السماح بحذف الكسرة في مثل **جادّ وسارّ** أو حذف الواو في مثل **يعد ويضع** سببه أن هذا الحذف لا يحول دون تمييز هذه الكلمات عن غيرها بخلاف تقصير الألف في مثل **جادّ وسارّ،** على التوالي. غير أن هذا القول مرفوض لأن إزالة الفروق بين الكلمات لم يحل دون تغيرات صوتية كثيرة في اللغة، ففي بعض اللهجات المحكية تحولت القاف الى همزة، رغم أن ذلك يؤدي الى عدم التمييز بين **قيّد وأيّد** أو بين **قشّر وأشّر،** كما تغيرت الثاء الى سين رغم أن ذلك يلغي الفرق بين كلمات مثل **ثمر وسمر، وثائر وسائر.** وفي الفصحى تلفظ **بِدْتُ** (بسكون الدال) : **بِتُّ،** وتحذف الحركة الأخيرة للوقف في مثل **كتبْتُ** (بسكون الباء) فلا يعرف هل المقصود المتكلم أم المخاطب. كما حذفت العلة بين الصحيحين المثلين في مثل **محتلِل** (إسم فاعل) **ومحتلَل** (إسم مفعول) فأصبح كلاهما **محتلّ** الخ.

وفي محاولة لتفسير ترتيب تطبيق القواعد ميز بعض اللغويين بين القواعد (rules) والعمليات (Processes) . فالأولى هي التي لا يوجد لها مبررات نطقية كحذف الواو في مثل **يعد،** وأصلها **يوعد** (فنحن ننطق الواو دون صعوبة في مثل **موعد).** والثانية هي التي لها مبررات نطقية كتحول الدال الى تاء في مثل **عدْتُ،** بسكون الدال (حيث تتحول الدال الى تاء تلقائيا)، أو تحول النون الى ميم في مثل **جنْب** (حيث تتحول النون تلقائيا الى ميم) الخ. وقالوا أن القواعد تسبق دائما العمليات، وأن العمليات المقوية fortition processes مثل إضافة أصوات ليست موجودة في الأصل، وهي العمليات التي تؤدي الى تسهيل الاسماع تسبق دائما العمليات المضعفة (lenition processes) مثل المماثلة وحذف أصوات موجودة في الأصل، وهي العمليات التي تؤدي الى تسهيل النطق.(1)

وهذا الرأي يفسر أسبقية حذف الواو في مثل **يضع،** وهي قاعدة على مماثلة الكسرة للعين (تحولها الى فتحة)، وهي عملية. كما يفسر أسبقية إضافة العلة في مثل **قد اتخذ،** وهي عملية مقوية، على المماثلة، وهي عملية مضعفة ولكنه يتناقض مع أمثلة **ازدهر** حيث تسبق المماثلة (تحول التاء الى دال)، وهي عملية، القلب المكاني

---

(1) أنظر Donegan and Stampe (1979) ص 153 ـ 156.

(بين الدال والزاي)، وهي قاعدة. كما يتناقض مع أمثلة **في الانتظار** حيث تسبق عملية مضعفة (تقصير العلة الطويلة) عملية مقوية (إضافة العلة). و يتناقض كذلك مع أمثلة مثل **خذ** حيث تطبق أولا عملية مضعفة (حذف الهمزة) فتحول دون تطبيق عملية مقوية (إضافة علة).

كما أن هذا الرأي لا يفسر أمثلة «الإدغام بغنة» و«الإدغام بلا غنة» حيث توجد عمليتان مضعفتان إحداهما تسبق الأخرى في حالة وتليها في حالة. أما إذا اعتبرت مماثلة النون للياء أو الواو قاعدة لا عملية، باعتبار أنها تفتقر الى مبرر نطقي (قارن : **انياب، أنوار** الخ حيث لا تتحول النون الى ياء أو واو في الكلام العادي)، فإن الادغام بلاغنة يمكن أن يكون له تفسير لا يتناقض مع الرأي السابق (1) ولكن «الادغام بغنة» مع الياء والواو) يكون مناقضا له (لأن **قاعدة** تحول النون الى ياء أو واو تلت **عملية** مماثلة العلة للنون بدل أن تسبقها). كما أن هذا الرأي لا يفسر الفرق بين **ينال و يوجل** حيث توجد قاعدتان مضعفتان تطبق إحداهما في المثال الأول وتطبق الأخرى في المثال الثاني، و بالتالي فإنهما تقعان في ترتيبين مختلفين. كما لا يفسر لماذا أضيفت العلة القصيرة (وهي عملية مقوية) بين الصحيحين الثاني والثالث من الصحاح الأربعة المتوالية في مثل **قصر الملك** ولم تضف بين الصحيح الأول والثاني بدلا من ذلك، رغم أن مجال تطبيقها موجود في الحالتين. ولا يفسر كذلك اختلاف لهجتين في لفظ مصدر **كوى**، حيث يلفظ **كَيّ** في إحداهما (نتيجة تطبيق عملية مضعفة هي المماثلة)، وتلفظ **كوي** (ك ـَ و ـِ ي) في الأخرى (نتيجة تطبيق عملية مقوية هي إضافة علة). ولا يفسر أيضا لماذا يطبق النبر قبل إضافة علة في مثل

---

(1) إن مماثلة النون للراء أو اللام لها مبرر نطقي، فالراء واللام صوتان اسنانيان كالنون، وتحول النون الى راء أو لام، حين تقع قبل راء أو لا شائ. ففي اللغات في الإنجليزية، مثلا، تجد كلمات مثل irregular (من : regular) و illegal (من : in + legal) ا. وفي اللهجات العربية نجد كلمات مثل **بلاّحظ** (بـ+نْلاحظ) و**برّوح** (بـ+نْروح). ونجد أن عبارة مثل **من راسك** تلفظ **مِرّاسك**، **ومن لَهفته** تلفظ **مِلّهته** الخ (قارن : **بنْتمّم** (بـ+نْتمّم) و **بنْوفّر** (بـ+نْوفّر) **ومنْ يومك ومنْ وقتك** الخ حيث لا تتحول النون الى ياء أو واو. و يلاحظ كذلك أن أداة التعريف تتحول الى راء أو نون (الرئيس، النور) ولكنها لا تتحول الى ياء أو واو (اليوم، الوقت).

نفسها وجُرُحكم في إحدى اللهجات العربية ويحدث العكس في لهجة أخرى رغم عدم وجود أي اختلاف في القواعد ذاتها في اللهجتين :

اللهجات السورية واللبنانية والأردنية والفلسطينية :

1 ـ قاعدة النبر: (1)

ع ← ع/ ـ ص ص (الحرف البارز يشير الى أن العلة منبورة) (2)

نَـَ ف س هـَـَـَ ← نَـَف س هـَـَـَ

2 ـ قاعدة إضافة العلة :

∅ ← ـِ / ص ـ ص ص (3)

نَـَ ف س هـَـَـَ ← نَـَفـِ س هـَـَـَ

بعض لهجات الخليج والجزيرة :

1 ـ قاعدة إضافة العلة :

نَـَ ف س هـَـَـَ ← نَـَ فـِ س هـَـَـَ

2 ـ قاعدة النبر:

نَـَ فـِ س هـَـَـَ ← نَـَ فـِ س هـَـَـَ

وكذلك لا يفسر الرأي السابق اختلاف ترتيب القواعد (أو العمليات في لغتين مختلفتين. فهو يتناقض ـ كما أشرنا ـ مع أمثلة في **الانتظار** في العربية، حيث طبقت أولا عملية مضعفة هي تقصير العلة الطويلة ثم عملية مقوية هي إضافة علة قصيرة، وهذا عكس الترتيب في لغة Yawelmani (4).

---

(1) هذه القاعدة المبسطة للأمثلة التي أشرنا إليها فقط. أنظر تفصيلات قواعد النبر عبده (1979).

(2) لم استعمل علامة النبر المعروفة فوق العلة لأنها تشبه الفتحة و يصعب وضعها فوق رموز العلل العربية.

(3) الكسرة تتحول الى ضمة مماثلة لضمة سابقة في مثل **جُرُحكم**. وقاعدة إضافة العلة لا تنطبق إذا كان الصحيحان الأول والثاني من الصحاح الثلاثة المتوالية مثلين، كما في **كلّهم وسنّكم** الخ.

(4) انظر: Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 11.

العربية :

1 ـ قاعدة التقصير :

ف ـِ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

2 ـ قاعدة الإضافة :

ف ـ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

ياولماني :

1 ـ قاعدة الإضافة :

ء ـَ ـَ م ل هـ ـِ ن ← ء ـَ ـَ م ـِ ل هـ ـِ ن «يساعد»

2 ـ قاعدة التقصير :

حيل دون تطبيقها لأن العلة الطو يلة لم تعد متلوة بصحيحين.

(قارن : ء ـَ ـَ م ل ـَ ل ← ء ـَ م ل ـَ ل «قد يساعد». حيث تقصر العلة الطو يلة)

وهكذا نستخلص أن ليس من الأسس السابقة أساس واحد يصلح لتفسير ترتيب القواعد في جميع الحالات. ولكن هل يعني هذا أن ليس هناك أسس للترتيب على الإطلاق ؟ مما سبق يبدو أن الأسس التي تفسر جميع الحالات في جميع اللغات لم تكتشف بعد، هذا إذا كانت مثل هذه الأسس موجودة. ولكننا نستطيع أن نقول أن ترتيب القواعد في اللغة العربية يخضع للأمور التالية (مع نوع من التأثير لمبدأ الشفافية في بعض الحالات ولمبدأ المحافظة على الصيغة الأصلية في بعض الحالات الأخرى) :

1 ـ القواعد التي تطبق داخل جذع الكلمة تسبق القواعد التي تطبق عبر اللواصق (السوابق واللواحق).

2 ـ تقصير العلل الطو يلة يسبق إضافة العلل القصيرة

3 ـ إضافة العلل القصيرة يسبق قواعد المماثلة.

4 ـ الحذف يسبق قواعد المماثلة. (1)

5 ـ مماثلة الصحيح للصحيح تسبق مماثلة العلة للصحيح (2)

ونستخلص من كل ما سبق أيضا أنه لا مفر من قبول الترتيب المفروض خارجيا في بعض الحالات. وقد اتضح هذا من عدم تقصير العلة الطويلة في مثل **سارّ**، واختلاف الترتيب في تطبيق القواعد في لهجتين لا تختلف فيهما تلك القواعد، كما في **مرواأمر** و(نَـفْ ـِ س هـ ـَ ـَ) و(نَـ ف ـِ س هـ ـَ ـَ) واختلاف الترتيب في تطبيق القواعد في لغتين رغم عدم وجود اختلاف في تلك القواعد ذاتها (في الإنتظار في العربية و غ ـَ ـَ م ـِ **ل هـ ـِ ن** في يولماني).

---

(1) قارن : مُتَذَكِّر ← مُذَكِّر، يَتَذَكَّر ← يَذْكُر الخ.

(2) قارن : بْروح ← بروح (حيث العلة غير أنفية) مع بْدْنا ← بنّا (حيث العلة انفية). وقارن أيضا : يْتْطلب ← (حيث تصبح العلة مطبقة). أما «الإدغام بغنة»، حيث تسبق مماثلة العلة للصحيح مماثلة الصحيح لشبه العلّة (الياء أو الواو) فلا يقع في اللغة العادية. وجدير بالذكر أن «الإدغام بغنة» في الأمثلة التي تتحول فيها النون الى ميم لا يتناقض مع ملاحظتنا أن مماثلة الصحيح تسبق مماثلة العلة للصحيح (لأن الميم كالنون ـ صوت أنفي. ولهذا نستطيع أن نقول أن النون تحولت الى ميم أولا ثم تحولت العلة السابقة الى علة أنفية مماثلة للميم).

المراجع :

1 - Danegan, P. and Stampe, D. "the study of Natural Phonology". In D. Dinnsen (Ed.), *Current Approaches to Phonological Theory,* Bloomington, 1979.

2 - Hooper, J. *An Introduction to Natural Generative Phonology,* Academic Press, N. Y., 1976.

3 - Kenstowitcz, M. and Kisseberth, C. *Topics in Phonological Theory, N. Y., 1977.*

4 - Kiparsky. P. "Abstractness, Opacity, and Global Rules". In A. Koutsoudas (Ed). The Application and Ordering of Grammatical Rules. Mouton, The Hague, 1976.

5 - Kiparsky. P. and Menn, L. "On the Acquisition of Phonologhy". In J. Macnamara, *Language Learning and Thought,* Academic Press, N. Y. 1977.

6 - Vago, R. "In Support of Extrinsic Ordering", *Journal of Linguistics,* N° 13, 1977.

7 - أنيس، ابراهيم. **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 1975.

8 - عبده، دواد. **دراسات في علم الأصوات العربية**، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979.

9 - الفارسي، أبو علي الحسن. **الحجّة في علل القراءات السبع**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة (دون تاريخ).